الأنباء
الخميس 4 مايو 2017
لمشاهدة الصفحة PDF

زورونا معرض النخبة العقاري عقارات في جميع دول العالم 1 - 6 مايو 2017 أرض المعارض-قاعة 6

قدّم استيضاحاً أكد فيه أن المساءلة حوت موضوعات بعبارات عامة لم تتضمن محاور أو وقائع معينة أو بياناً لأوجه الاتهامات وأسانيدها

رئيس الوزراء: استجواب العدساني والمويزري لا يصلح للمناقشة

قدم سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك كتابا إلى رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يطلب فيه استيضاحا لبعض البنود الواردة في استجواب النائبين شعيب المويزري ورياض العدساني جاء فيه: بالإشارة إلى الاستجواب المقدم من السيدين عضوي مجلس الأمة شعيب شباب الموزيري، ورياض أحمد العدساني في شأن «المساءلة السياسية لفقدان السلطة التنفيذية لمبدأ الشفافية والمصداقية وتخليها عن مسؤولياتها».

نود الإحاطة بأن المادة 134 من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة قد أوجبت تقديم الاستجواب كتابة مبينا فيه بصفة عامة وبإيجاز الموضوعات والوقائع التي يتناولها كشرط لمناقشته بحسبان الاستجواب اتهام ونقد سياسي عن أداء أعمال وتصرفات تدخل في الاختصاص الدستوري المعقود لرئيس مجلس الوزراء.

ونتيجة لذلك فقد استقرت الأعراف البرلمانية على وجوب أن يكون الاستجواب محدد العناصر والوقائع المنسوبة إلى المستجوب بدقة وبيان أسانيد الاتهام الموجه إليه ليتمكن المستجوب من إعداد الرد على هذه الوقائع والأسانيد ويستعد لمناقشته ويتمكن من الإدلاء بحججه في الموعد المحدد لمناقشته.

ولم يتضمن الاستجواب ـ لا إيجازا ولا تفصيلا ـ أي مظهر أو تحديد لأي واقعة أو موضوع معين يشكل اتهاما يمكن إعداد الرد عنه وبما يجعله مخالفا لأحكام اللائحة الداخلية لمجلس الأمة ولا يصلح للمناقشة. ورغم ذلك تضمن الاستجواب في صفحة 12 منه أن «كل ما تم ذكره والاستشهاد به في صحيفة الاستجواب موثق ومدعم بالأدلة والمستندات».

وانطلاق من الحرص على كشف وتوضيح كل ما تضمنه الاستجواب من اتهامات ووقائع، والأسانيد التي تؤيد مسؤولية رئيس مجلس الوزراء عنها على نحو واضح وصريح، وذلك بما يكفل توافر الضوابط الدستورية للاستجواب، ويؤدي الى تحقيقه لغاياته المنشودة وسعيا لتجنب ترسيخ ثوابت وأعراف برلمانية مخالفة لأحكام الدستور واللائحة.

فإننا نطلب تطبيقا للائحة ولما استقرت عليه الأعراف البرلمانية من الأخوة المستجوبين تحديد الوقائع أو عناصر الموضوعات أو الاتهامات التي يقوم عليها الاستجواب وأسانيد هذه الاتهامات وموافتنا بنسخة من كافة الأدلة والمستندات وتقارير ديوان المحاسبة والرقابة المالية والجهات الرقابية التي أشارت إليها صحيفة الاستجواب، محددا بها الملاحظات والتجاوزات والمخالفات التي يسأل عنها رئيس مجلس الوزراء، وعلى أن يراعى في هذه الحالة حكم المادة 135 من اللائحة الداخلية بشأن تحديد موعد مناقشة الاستجواب.

العدساني: استيضاح رئيس الوزراء محاولة لتعطيل الاستجواب وشراء الوقت

رياض العدساني

وصف النائب رياض العدساني طلب الاستيضاح المقدم من سمو رئيس مجلس الوزراء بأنه محاولة لتعطيل الاستجواب وشراء الوقت، مؤكدا في الوقت ذاته أن الرد على الاستيضاح سيصل إلى رئيس الوزراء وأن الاستجواب دستوري 100٪.

وقال العدساني في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة، إن طلب استيضاح سمو رئيس مجلس الوزراء بشأن الاستجواب حق له، وسيتم الرد عليه، وكل ما ذكرناه في الاستجواب موثق بالتقارير والأدلة والمستندات والبراهين، مبينا أن كل هذه التقارير والميزانيات يفترض أن تكون موجودة لدى الحكومة ولكن لا يوجد تنسيق أو ربط بين الجهات الحكومية وهذه مسؤولية رئيس الوزراء استنادا إلى المادتين 123 و127 من الدستور.

وبين أن النواب ذكروا لرئيس الوزراء خلال اجتماعهم معه في لجنة الميزانيات والحساب الختامي كل النقاط الرئيسية حول الربط بين الجهات المختصة وفك التشابك بين الهيئات وتوظيف اصحاب الاختصاص، مؤكدا في الوقت ذاته أن رئيس الوزراء كان عليه نقل 20 مليار دينار من الأموال المحتجزة في 6 جهات حكومية تقع تحت مسؤوليته إلى المال العام بدلا من أن تتجه الدولة إلى الاقتراض من خلال اصدار السندات السيادية بقيمة 8 مليارات دينار.

وأكد أن وزير المالية لا يمكن أن يتجه إلى سياسة الاقتراض إلا بالتنسيق مع رئيس الوزراء، وهناك 600 مليار دولار في الصناديق السيادية، مشددا على أن ما ورد في الاستجواب ليس مبهما ومثبتا بتقارير ديوان المحاسبة والجهات الرقابية.

ولفت إلى أن الملاحظات والمخالفات والامتناعات المالية موجودة في جميع الوزارات ولا توجد جدية في تلافي تلك المخالفات، ورئيس الوزراء هو المسؤول الذي يهيمن على السياسة العامة والإشراف والرقابة الذاتية على جميع الجهات الحكومية.

وشدد على أن برنامج عمل الحكومة أتى متهالكا تماما، ويريدون تعويض إخفاقات الميزانية وفساد الحكومة من جيب المواطنين، وهناك تقرير حكومي سلمناه لرئيس الوزراء عن وجود 83٪ من سوق العمل لغير الكويتيين، بينما فقط 17٪ من سوق العمل كويتيون، ورئيس الوزراء وعدنا بتلافي كل هذه الأمور وإلى الآن لم يحصل شيء.

وأكد أنه في ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2017/ 2018 لا توجد أي جهة حكومية ملتزمة بقواعد الميزانية، وهناك ترحيل ونقل بين البنود وعدم مبالاة.

وأوضح أن برنامج عمل الحكومة فاشل وغير قابل للتطبيق، ولا يتضمن تنويع مصادر الدخل ولا تعزيز القطاع الخاص ولا تسهيل القوانين لاستقطاب المستثمرين، وتضمن مشروع الضرائب ومشروع القيمة المضافة وتعديل الأجور بما يسمح لهم المساس بجيب المواطن وتعديل وخصخصة القطاع الصحي والتعليمي.

وأفاد بأن من ضمن المشاريع الواردة في برنامج عمل الحكومة للارتقاء بالاقتصاد تأسيس مشروع حديقة حيوان كبرى تشرف عليها الهيئة العامة للثروة السمكية التي رفضنا ميزانيتها في لجنة الميزانيات، متسائلا: هل مثل هذا المشروع يحقق إيرادات في ظل العجوزات ونقص الفوائض وعدم تحقيق إيرادات فعلية؟

ورأى أنه إذا لم تكن هناك رقابة حقيقية من رئيس الوزراء فمن الطبيعي ان ينتشر الفساد والإهمال وعدم الحرص من وزارات الدولة المختلفة، مؤكدا في الوقت ذاته أن رفع الدعم وزيادة أسعار الديزل والبنزين والكهرباء كلها ستكون لها انعكاسات سلبية على المواطن.

وشرح أن عبارة «فقدان المصداقية» تعني عدم مصداقية الحكومة في تحقيق التنمية المستدامة لأن التنمية المستدامة لا تتحقق برفع الأسعار وتقليص الدعم وفرض الضرائب، مبينا أن الحكومة تخلت عن مسؤولياتها بعدم الرقابة وعدم تطبيق القوانين والإهمال في السياسة العامة ورفع الأسعار والمس بجيب المواطن في كل وزارات الدولة.

وبين أنه والنائب شعيب المويزري اعتمدا في استجوابهما على تقارير المكتب الفني في مجلس الأمة وتقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي وتقارير ديوان المحاسبة والرقابة المالية، بالإضافة إلى تقارير الحكومة.

المحكمة رفضت 47 طعناً وأكدت سلامة العملية الانتخابية ونتائجها

«الدستورية»: فراج العربيد بدلاً من مرزوق الخليفة في عضوية مجلس الأمة

عبدالكريم أحمد

النائب فراج العربيد

حسمت المحكمة الدستورية أمس الجدل حول إبطال مجلس الأمة، حيث قضت برفض جميع الطعون على صحة نتائج الانتخابات البرلمانية لمجلس 2016، غير أنها قبلت الطعن المقدم من المرشح السابق والنائب الحالي فراج الزبن، إذ قضت بإعلان فوزه وإبطال عضوية مرزوق الخليفة. وأصدرت المحكمة برئاسة المستشار يوسف المطاوعة وعضوية المستشارين خالد سالم ومحمد بن ناجي وخالد الوقيان وإبراهيم السيف، 48 حكما بـ 52 طعنا بعد دمج 4 منها لتشابهها. وكان أبرز هذه الطعون ما قدمه العربيد، حيث رأت المحكمة ووفقا لمبدأ حسابي أحقيته في المقعد العاشر في دائرته الانتخابية الرابعة، مبينة أنه كسب 2899 صوتا وليس 2799 صوتا على حساب مرزوق الخليفة الذي أعلن فوزه بـ 2874 صوتا، فيما أكدت المحكمة سلامة العملية الانتخابية ونتائجها وذلك بحيثيات بقية الأحكام الـ 47.

وقد أصدرت «الدستورية» حكمها ببطلان إعلان نتيجة انتخاب مرزوق الخليفة في الدائرة الانتخابية الرابعة لمجلس 2016 وبعدم صحة عضويته بمجلس الامة، وبإعلان فوز فراج زبن العربيد في انتخابات الدائرة، حيث قبلت المحكمة الطعن المقام من العربيد ضد نواب الدائرة الرابعة ووزير الداخلية ووزير العدل والأمين العام لمجلس الأمة كل بصفته، مبينة أن الثابت من واقع اطلاع هذه المحكمة على جميع محاضر فرز الاصوات للجان الدائرة ومحضر الفرز التجميعي، بعد التدقيق وفحصها، أن الطاعن (فراج زبن عربيد العربيد) قد نال من الاصوات الصحيحة ما يحقق له الفوز في هذه الانتخابات، إذ حصل على 2899 صوتا، وليس 2799 صوتا كما أعلنت اللجنة الرئيسية، ويعود الفرق الى خطأ في تجميع عدد الاصوات التي حصل عليها في اللجان المختلفة، ويكون ما حصل عليه الطاعن يزيد على عدد الاصوات الفعلية لمن أعلن فوزه بالمركز العاشر (مرزوق خليفة مفرج الخليفة) والتي بلغ مجموعها 2874 صوتا، أي بفارق في الاصوات بينهما يبلغ 25 صوتا، كما يزيد على عدد الاصوات الفعلية لمن أعلن فوزه بالمركز التاسع (سعود محمد راشد الشويعر) والتي بلغ مجموعها 2897 صوتا، ويكون الترتيب الصحيح هو حصول الطاعن على المركز التاسع وحصول (سعود محمد راشد الشويعر) على المركز العاشر، وإذ جاء إعلان اللجنة الرئيسية لنتيجة الانتخاب في تلك الدائرة بخلاف ذلك، بإعلان فوز المطعون ضده العاشر (مرزوق خليفة مفرج الخليفة) بالمركز العاشر، فإنه يكون مشوبا بالخطأ وحق عليه الإبطال، ولما كان المطعون ضده العاشر قد اكتسب عضوية مجلس الأمة تبعا لهذا الإعلان الخاطئ لنتيجة الانتخاب، فإنه يتعين القضاء بعدم صحة عضويته، وإعلان فوز الطاعن في انتخابات هذه الدائرة.

القيادة السياسية تهنّئ العربيد

بعث صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد ببرقية تهنئة إلى النائب فراج زبن العربيد، عبر فيها سموه عن خالص تهانيه بمناسبة فوزه بعضوية مجلس الأمة 2016، متمنيا سموه له كل التوفيق والسداد لخدمة الوطن العزيز. وبعث سمو ولي العهد الشيخ نوف الاحمد ببرقية تهنئة إلى النائب العربيد ضمنها سموه خالص تهانيه بمناسبة فوزه بعضوية مجلس الأمة 2016، متمنيا له كل التوفيق والسداد. كما بعث سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك ببرقية تهنئة مماثلة.

الخليفة: أؤكد احترامي الكامل للأحكام القضائية

مرزوق الخليفة

قال المرشح السابق لانتخابات مجلس الامة مرزوق الخليفة في بيان صحافي: بعد صدور حكم المحكمة الدستورية وما انتهى اليه من إبطال عضويتنا في مجلس الامة أود التأكيد على احترامنا الكامل للأحكام القضائية انطلاقا من مبادئنا الثابتة تجاه المؤسسة القضائية القائمة على الاحترام والتقدير رغم كل الشوائب التي طالت العملية الانتخابية برمتها.

وأمام هذا الحكم لا يسعني الا ان اشكر أبناء الكويت جميعا على مشاعرهم الطيبة تجاهي ودعمهم اللامحدود لأصحاب المواقف الوطنية ومراقبتهم الأداء النيابي بكثير من الوعي والادراك والمحاسبة. كما أتقدم بالشكر والتقدير الى اخواني واخواتي ابناء الدائرة الرابعة الذين حملوني شرف تمثيلهم خلال الفترة القصيرة التي دخلت فيها مجلس الأمة حاملاً معي أجندة تشريع ورقابة تعكس هموم وتطلعات وآمال الشعب الكويتي بعد حقبة زمنية مؤلمة فرضت فيها الحكومة السطوة الأمنية على حساب القانون والعدالة الاجتماعية مثلما هي اقدمت على المساس بحقوقه المعيشية ومحاولتها فرض المزيد من الزيادات غير المبررة على الخدمات العامة.

ورغم الفترة القصيرة من عمر مجلس الامة الحالي التي كنت فيها حريصا على الوفاء بتعهداتي خلال حملتي الانتخابية من ناحية التشريع والرقابة، أؤكد ان الأمل لايزال معقودا على نواب تشرفت بمزاملتهم وكانوا صوتا يصدح بالحق وقول الكلمة التي لا يجرؤ على قولها كثيرون داخل قاعة عبدالله السالم، متمنيا ان يحققوا الكثير من الإنجازات رغم انهم أقلية في هذا المجلس لكن التجارب تؤكد ان صوت الحق يعلو دائما وينتصر في نهاية المطاف مهما كثرت اصوات الباطل... وفقهم الله في مهمتهم القادمة ومواجهاتهم المشروعة على طاولة التشريع ومنصات الاستجوابات. وأخيرا، أود التأكيد على أنني سأبقى دائما على العهد مناصرا للحق وداعما لكل المواقف الوطنية المخلصة والهادفة لخدمة الكويت وشعبها ومتواجدا ومتواصلا مع الجميع في كل الأوقات، وسيبقى ديوان الخليفة في الجهراء دائما مفتوحا ومتشرفا بلقاء الجميع.

العنزي: أحكام «الدستورية» واجبة الاحترام

المحامي فيصل العنزي

أحمد خميس

قال المحامي فيصل العنزي انه ومنذ فترة طويلة لم يفضل الحديث عن الطعون الدستورية، «وكان ذلك تنسيقا بيني وبين موكلي النائب سعدون حماد، الى ان مثلت امام المحكمة الدستورية وفندت الطعون المقدمة في «الثالثة» والتي كانت عن صحة الانتخابات والطعن في اجراءات الانتخابات وصحة عضوية موكلي، حيث فندت هذه الطعون بدفوع دستورية وفقا لمبادئ الدستور الراسخة والمستقر عليها امام المحاكم الدستورية الكويتية سواء بمبادئ دستورية او احكام محاكم دستورية سابقة وآراء فقهاء من دول عربية». وقال العنزي ان ردوده كانت برؤية قانونية تخص انتخابات 2016 ومرسوم الدعوة واجراءات الانتخابات، مؤكدا ان الاختلاف في وجهات النظر القانونية والدستورية محل احترام وبحث، وتبقى احكام المحاكم الدتسورية عنوانا للحقيقة واجبة الاحترام والتنفيذ.

جمعية الخالدية التعاونية
Al Khaldiya Co-op Society

إعلان

تشكيل الهيئة الادارية لمجلس الادارة لعام 2017

تم بعون الله وتوفيقه انعقاد الجمعية العمومية العادية الساعة الرابعة مساء يوم الأحد الموافق 2017/4/30 وتمت المصادقة على التقرير المالي والإداري وتم اختيار مراقب الحسابات للسنة المالية التي تنتهي في 2017/12/31 وفي يوم الاثنين الموافق 2017/5/1 اجريت الانتخابات لاختيار أربعة مرشحين جدد لعضوية مجلس الإدارة وقد اسفرت نتائج الانتخابات عن فوز السادة التالية اسمائهم وهم:

1	السيد/ عادل محمد الحليله	2	السيد/ وليد عبدالله السنعوسي
3	السيد/ سامي محمد المنيخ	4	السيد/ محمد جمال الخليفي

وقد عقد مجلس الإدارة اجتماعه الأول يوم الثلاثاء الموافق 2017/5/2 بمقر الإدارة الرئيسي بمركز الضاحية وتم تشكيل مجلس الإدارة وتوزيع المناصب على النحو التالي:

م	الاسم	المنصب	
1)	السيد/ خالد أحمد البصيري	رئيس مجلس الإدارة	(بالتزكية)
2)	السيد/ وليد عبدالله السنعوسي	نائب رئيس مجلس الإدارة	(بالتزكية)
3)	السيد/ عادل محمد الحليله	أمين السر	(بالتزكية)
4)	السيد/ طلال سعد العليمي	أمين الصندوق	(بالتزكية)
5)	السيد/ أحمد خزيم الخزيم	عضو مجلس الإدارة	
6)	السيد/ سامي محمد المنيخ	عضو مجلس الإدارة	
7)	السيد/ فهد سعد النخيلان	عضو مجلس الإدارة	
8)	السيد/ محمد جمال الخليفي	عضو مجلس الإدارة	
9)	السيد/ نايف محمد الخليفي	عضو مجلس الإدارة	

ومجلس الإدارة إذ يتقدم بالشكر الجزيل للاخوة أعضاء الجمعية العمومية على حضورهم ودعمهم لأعمال المجلس ويشكرهم على ثقتهم الكبيرة داعياً الله بالتوفيق للجميع. كما يتقدم مجلس الإدارة بالشكر والتقدير للاخوة المسئولين في وزارة الشئون الاجتماعية والشكر موصول أيضاً لوزارة الداخلية ممثلة برجال الأمن اللذين ساهموا بجهودهم الطيبة وتعاونهم في تيسير عقد اجتماع.

مجلس الإدارة

شركة أنظمة نقل البضائع (ش.م.ك) مقفلة

دعوة
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية

يسر مجلس الإدارة دعوة المساهمين الكرام لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية المقرر انعقادها في تمام الساعة الحادية عشر والنصف صباحاً يوم الثلاثاء الموافق 23 مايو 2017 في ضاحية الشهداء - منطقة الوزارات - الهيئة العامة للصناعة - قاعة رئيسية (2). وذلك للنظر في جدول أعمال الجمعية العمومية العادية.

على المساهمين ضرورة احضار صحيفة الحالة الجنائية للراغبين بالترشح لعضوية مجلس الإدارة.

يرجى من السادة المساهمين الكرام مراجعة مقر الشركة شخصياً أثناء أوقات الدوام الرسمي لاستلام دعوات الجمعية العمومية العادية.

والله ولي التوفيق،،،

مجلس الإدارة

الموا شي
AL MAWASHI
شركة نقل وتجارة المواشي (ش.م.ك)
Livestock Transport & Trading Company (K.S.C.)

إعلان

طرح مزايدة بيع الرؤوس والكراعين وشحمة الكرشة الخاصة بأغنام وعجول ذبحة الشركة بطريقة الظرف المختوم بالشمع الأحمر

تعلن شركة نقل وتجارة المواشي عن بيع الرؤوس والكراعين وشحمة الكرشة الخاصة بأغنام وعجول ذبحة الشركة في مسلخ محافظة حولي أو أي مسلخ تقرره الشركة عن طريق مزايدة بالظرف المختوم بالشمع الأحمر.

فعلى الشركات والمؤسسات الراغبة في دخول المزايدة مراجعة الشؤون الإدارية بمقر الشركة المبنى الإداري الجديد بمزرعة الشركة في منطقة الصليبية الزراعية، اعتبارا من يوم الأحد الموافق 2017/5/7 للحصول على وثائق المزايدة مقابل مبلغ 100 دك وهذا المبلغ غير قابل للرد بأي حال من الأحوال، وتوضع مظاريف العطاءات لدى الشؤون الإدارية بمقر الشركة العنوان السابق ذكره، في موعد أقصاه نهاية دوام يوم الخميس الموافق 2017/5/18.